

الحركة الأسيرة (واقع وتحديات وآمال)

اعداد / أ. سامر سمارو

كان للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين (الضفة الغربية) وقطاع غزة عام 1967 أكبر الأثر في ازدياد عدد الأسرى ، إذ كان لا بد من مقاومة هذا الاحتلال الغاشم ، والذي ترتب عليه استشهاد وأسر وبالفعل بدأت تشكيلات الحركة الأسيرة بالظهور ، وتم انتشار السجون على نطاق واسع في نابلس والخليل وجنين وكافة محافظات الوطن...

وقد كانت سياسة الاحتلال تقتضي بوضع الأسير الفلسطيني أطول فترة ممكنة في السجن وعزله عن محيطه الخارجي، وقد أرادوها مقابر للأحياء...إلا أن ذلك ارتد عليهم، فغدت معازل للثوار وجامعات تنصدر منها حركات التحرر العالمي، وأضحى مدارس ثورية حيث بدأت تتبلور داخل الحركة الأسيرة الأنظمة والقوانين والمسلكتيات الثورية .

وقد مرت الحركة الأسيرة من حيث الزخم والأعداد بعدة منعطفات كان أوجها انتفاضة عام 1987 ، وانتفاضة الأقصى عام 2000 ، إذ بلغ عدد الذين تم اعتقالهم في الانتفاضة الأخيرة حوالي ثمانين ألف (80000) فلسطيني...

معاينة الحركة الأسيرة.

إن تعذيب الأسرى والاعتداء عليهم يتم منذ لحظة اعتقالهم وخلال اقتيادهم إلى معسكرات الجيش وقبل معرفة أسباب اعتقالهم وتوجيه تهم لهم قبل وصولهم إلى مراكز اعتقال رسمية. ووفق التقارير فإن 95% من الأسرى يتعرضون للاعتداء والضرب الوحشي من قبل الجنود وأصبح التنكيل والتعذيب أصبح سياسة ولا يقتصر على أفراد معينين.

وتتلخص معاينة الحركة الأسيرة في سبع مكونات أساسية يعتمدها جهاز الأمن العام :

1. الانقطاع عن العالم الخارجي : حيث يمنع اللقاء بين المعتقل ومحاميه والذي يمنع المعتقل من الحصول على الإرشاد القانوني بخصوص حقوق الاعتقال والتحقيق.
2. ظروف السجن كوسيلة ضغط نفسية: حيث يتم التحقيق مع الأسرى في زنازين معزولة لاتضم شبابيك ويوجد في أرضيتها فتحة لقضاء الحاجة.
3. ظروف السجن كوسيلة لإضعاف الجسم: حيث يتم مصادرة حق المعتقلين في السير يوميا مدموجا بذلك الجلوس المستمر خلال ساعات التحقيق كما يعاني المعتقلون من سوء التغذية من ناحية كميات الطعام وجودتها.
4. التقييد بوضعية " الشبح": حيث يتم تقييد المعتقل بكرسي عادي مثبت على الأرض بصورة متواصلة مقيدا بالقيود المعدنية من وراء ظهره ويكون المعتقل مربوطا بالكرسي.
5. التقرير والإذلال : حيث يتم إرغام المعتقلين على خلع ملابسهم تماما والوقوف عراة تماما ويقوم المحققون بشتم وتقرير المعتقلين بصورة فظة وقاسية .
6. التهديد والتخويف: إن أكثر من ثلث المعتقلين يتعرضون للتهديدات بدءا بالتهديد بالتعذيب البدني مروراً بتهديد يقوم على اعتقال عائلة المعتقل وصولاً إلى هدم بيت عائلة المعتقل .
7. تخليص المعلومات بواسطة العصافير: حيث يتم نقل المعتقلين إلى سجن عادي لإيهامهم بان التحقيق قد انتهى ويتم إدخالهم إلى زنزانة مع عصافير يتظاهرون أنهم سجناء .

معاونة ذوي الأسرى.

إن معاونة الحركة الأسيرة لا تقتصر على الأسرى فقط وإنما تتعداه إلى أهل الأسير فممنذ لحظة مدهامة منزل المعتقل والقيام في معظم الأحيان بتفجير الأبواب والشبابيك التي ترعب النساء والأطفال ، انتقلا إلى منع الأهالي من زيارات ابنهم المعتقل لدواعي أمنية .وما يعانوه أثناء الزيارة من معاونة حيث تستغرق رحلة الزيارة ما يقارب 24 ساعة وما يتعرضون له من تحرشات واهانات من قبل جنود الاحتلال وصولا إلى الزيارة التي لا تتعدى النصف ساعة والتي تكون عبر هاتف وجدار زجاجي يفصل بين الأسير وذويه. إضافة إلى ذلك فقد كشفت منظمات حقوق الإنسان عن قيام جهاز الشاباك الإسرائيلي باعتقال عائلة وأقارب المعتقلين بهدف الضغط على المعتقلين وذلك بغطاء حكومي وأدى ذلك في إحدى الحالات إلى محاولة احد الأسرى الانتحار عدة مرات بسبب الضغط النفسي عليه بهذه الوسيلة.

أعداد وإحصائيات الحركة الأسيرة.

إن السمة الغالبة على الشعب الفلسطيني هي سمة الاعتقال ، إذ لا تكاد أسرة أن تخلو من اعتقال احد أفرادها ، فقد تم اعتقال ثمانمائة ألف (800000) فلسطيني منذ عام 1967 ولغاية الآن ، أي بمعنى آخر إن 25% من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة قد تم اعتقاله، وذلك يعكس توقع الشعب الفلسطيني لنيل الحرية والاستقلال ،ولن تنتهي معاونة هذا الملف إلا بزوال الاحتلال فهذا هو الجرح النازف لهذا الشعب والذي لم يندمل بعد!!!!!!

ويوجد حالياً حتى إعداد هذا التقرير أكثر من أربعة آلاف وسبعمائة (4700) معتقل، بينهم:

- مائة وثلاثة عشر (113) أسير ما قبل اتفاقية أوسلو وأقدمهم الأسير ” كريم يونس“ الذي دخل عامه الثلاثين في الأسر .
- يوجد أكثر من مائتان وأربعين (240) طفل ” اقل من ثمانية عشر عاما“ داخل الأسر.
- يوجد أكثر من ثلاثمائة (300) معتقل إداري ” أي بدون تهمة“.
- يوجد ست أسيرات أقدمهم ” لينا جربوني“ والتي قضت أكثر من عشر سنوات داخل الاعتقال.
- يوجد أربعة وعشرون (24) نائب تشريعي في الاعتقال.
- من بين هؤلاء الأسرى يوجد خمسمائة وخمسة وثلاثون (535) أسيرا محكومون بالحكم المؤبد ” أي مدى الحياة“.

خصوصية محافظة نابلس من الحركة الأسيرة.

إن محافظة نابلس التي دفعت ثمنا باهظا في الانتفاضة الثانية جراء حالة الدمار التي خلفتها الاجتياحات الإسرائيلية والإغلاق الخانق الذي الحق دمارا كبيرا باقتصاد المحافظة، دفعت ثمنا لا يقل إن لم نقل أعلى كلفة على المستوى البشري من شهداء وجرحى وأسرى.

وانه لمن دواعي الفخر والاعتزاز القول أن محافظة نابلس تصدرت محافظة نابلس تصدرت محافظات الوطن في عدد الأسرى إذ سجلت وحدها منذ بداية انتفاضة الأقصى ولغاية الآن أكثر من تسعة عشر ألف

حالة اعتقال، ولا يزال أكثر من 850 أسير قابعين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وتجاوزت نسبتهم من ضمن النسبة العامة أكثر من 22% من أسرى الضفة الغربية وقطاع غزة. وما يستدعي التنويه أن محافظة نابلس تتصدر محافظات الوطن من حيث عدد الأسيرات، ومن حيث عدد الأطفال الأسرى. عدا عن أنها تحتل المركز الأول من حيث عدد الأسرى المحكومين بالمؤبد، إذ أن عددهم 85 أسير من كافة الفصائل محكومين بالحكم المؤبد أقدمهم إبراهيم الطقطوق وسمير النعنيش. وبدون شك أن الوجه الآخر لهذه المعطيات عن الأسرى والأسيرات في المحافظة يتمثل في مدى الخسارة التي طالت المجتمع والتي تسببت في أضرار سلبية طالت الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية لذوي الأسرى. وهو ما يتطلب توفير أشكال مختلفة من أشكال التضامن مع الأسرى وذويهم وبما يخفف من معاناتهم ويؤكد مساندة المجتمع بكافة مؤسساته للأسير وذويه.

ما يقدم للأسير من وزارة شؤون الأسرى والمحررين:

بداية لا بد من التنويه انه لا توجد في العالم كله وزارة يطلق عليها وزارة شؤون الأسرى إلا في فلسطين وهو ما يشير إلى أهمية موضوع الأسرى وأثره على عموم المجتمع ، وكما ذكرنا سابقا أن 25% من الشعب الفلسطيني قد ذاقوا مرارة الاعتقال وبالتالي كان من الطبيعي أن تكون هناك وزارة أسرى لكي تتابع قضايا الأسرى أثناء وجودهم في الأسر وبعد تحررهم أيضا ، إذ تبدو قضية التأهيل للأسرى بالبعدين النفسي والحياتي من أهم القضايا التي تشغل بال الوزارة والسلطة الوطنية الفلسطينية عموما. ومع إدراكنا وإقرارنا أن الحرية لا تقاس بالمقياس المادي فقط إلا أننا لا بد أن نذكر ما تقدمه وزارة شؤون الأسرى والمحررين لأسرانا البواسل هي كالتالي:

أولا : الأسير نفسه داخل المعتقل.

بالنسبة للأسير نفسه يوجد لدى وزارة شؤون الأسرى إدارة عامة للمتابعات القانونية تشمل متابعة الأسير منذ بداية اعتقاله ويندرج تحت لواء هذه الإدارة العامة (35) محاميا في الضفة الغربية والخط الأخضر يتابعون ملفات الأسرى أمام المحاكم العسكرية ” مجاناً“ حيث تقوم بتغطية رواتبهم الوزارة بواسطة وزارة المالية ، الأمر الذي يخفف عن كاهل أسرة المعتقل دفع تكاليف المحاماة، كما تقوم الوزارة بدفع الغرامات حتى أربعة آلاف شيكل .

كما تقوم وزارة شؤون الأسرى بإيصال ”كنتين“ شهري لكافة الأسرى في سجون الاحتلال بغض النظر عن مشاربهم الفكرية وانتماءاتهم السياسية بواقع ثلاثمائة (300) شيكلا لكل أسير. بالإضافة إلى ذلك فان وزارة الأسرى والمحررين تقوم بتغطية نفقات الدراسة الجامعية للأسرى داخل المعتقل ، حيث تتكفل بدفع كافة الرسوم المترتبة عليهم بالجامعات التي تسمح لهم الالتحاق بها. كما تقوم وزارة الأسرى بتغطية بعض النفقات الطبية التي قد يحتاجها بعض هؤلاء الأسرى مثل (الأطراف الصناعية، بعض المصاريف الزائدة التي يترتب عليها نوع غذاء معين أو دواء معين يحتاجه الأسير المريض كأمرض الكلى).

ثانياً: ذوي الأسير.

- تقوم وزارة شؤون الأسرى بصرف مبلغ ألف وأربعمائة شيكل للأسير الأعزب ، وللأسير المتزوج تضاف علاوة عائلية ثلاثمائة شيكل عن الزوجة و خمسين شيكلا عن كل ولد.
- في حالة الأسير متزوج أكثر من زوجة، تقوم الوزارة بصرف راتب أو مخصص لكل زوجة من زوجاته، بمعنى أن الأسير لو كان متزوج من أربع نساء يصرف راتب لكل زوجة منهن بغض النظر عن عدد الأولاد.
- تقوم الوزارة بمنح ذوي الأسرى سواء الأعزب أو المتزوج تأمين صحي ساري المفعول من لحظة اعتماده.
- تقوم الوزارة بزيادة مخصص الأسير بعد قضائه أكثر من ثلاث سنوات بالأسر حيث يصل المخصص إلى ألفين شيكل بدون علاوة عائلية للأسير الأعزب.
- وتقوم الوزارة بزيادة المخصص بعد قضاء الأسير أكثر من خمس سنوات حيث يصبح أربعة آلاف شيكل...
- تقوم الوزارة وبالتنسيق مع بعض الجهات الأخرى بتقديم مساعدات عينية لذوي الأسرى في حال توافر ذلك.

ثالثاً: الأسير بعد التحرر.

- تقوم الوزارة بصرف ستة أشهر بدل بطالة لأي أسير أمضى أكثر من عام في الأسر.
 - تتكفل الوزارة بصرف راتب مقطوع لمن أمضى أكثر من خمس سنوات في الأسر ، بواقع ألف و أربعمائة (1400) شيكل سواء أكان أعزب أو متزوج حتى سقف ألفين (2000) شيكل ويعتمد ذلك على عدد سنوات الاعتقال.
 - كما تصرف الوزارة تأمين صحي لمدة عام لمن أمضى أكثر من عام في الاعتقال وتأمين صحي دائم لمن أمضى أكثر من خمسة أعوام.
 - تقوم الوزارة بصرف مساعدة إفراج وذلك على النحو التالي:
 1. أقل من سنة، خمسمائة دولار (500 \$) لمرة واحدة.
 2. من سنة إلى ثلاث سنوات ، ألف دولار (1000 \$) .
 3. من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات ، ألفي دولار (2000 \$) .
 4. من خمس سنوات إلى سبع سنوات ، ثلاثة آلاف دولار (3000 \$).
- وهكذا.....

هذا على الصعيد المادي ، أما على صعيد برنامج التأهيل فتقدم الوزارة الإرشاد النفسي والاجتماعي للأسير، وذلك لدمج الأسرى بالمجتمع بعد فترة الأسر بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة مثل (أطباء بلا حدود، ضحايا التعذيب، جمعية الشبان المسيحية).

- التعليم الجامعي : حيث تقوم الوزارة بتوفير 50% وقد يصل إلى 70% من القسط الجامعي لكل أسير محرر يرغب بالالتحاق بالجامعة و ذلك حسب التخصص.
- الدورات التدريبية: هناك قسم التدريب المهني يقوم بعقد دورات مهنية للأسرى المحررين ويشمل

“صيانة أجهزة حاسوب، رخص سياقه، تربية نحل، ألمنيوم، كهرباء”، أو دورات فردية حسب رغبة

الأسير

- برنامج القروض: تقوم الوزارة بتقديم قروض بالتنسيق مع بنك الرفاه لتغطية المشاريع الصغيرة على ان يتقدم الأسير بدراسة جدوى اقتصادية للمشروع الذي يرغب بافتتاحه حيث تصل قيمة القرض إلى عشرة آلاف دولار.

خاتمة....

إن كل ما فعلناه في الماضي وما نفعله اليوم وما سنفعله غدا لا يفي الأسرى والمعتقلين حقوقهم، فهم وعوائلهم أمانة في أعناقنا، ذلك أنهم وهم يتحدون المحتل كلا من عرينه لهم حق علينا أن نوفر لهم فرصة مقارعة السجن الإسرائيلي لا أن نأسرهم الهواجس والقلق اتجاه عائلاتهم وذويهم. وأخيرا إن قضية الأسرى قضية سياسية بالدرجة الأولى رغم أبعادها وتداعياتها الإنسانية والاجتماعية وهو ما يعني أن نتعامل مع هذه القضية بالمستوى الذي تستحق ووضعها ضمن الأولويات الوطنية ورفض توقيع أي اتفاق لا يشمل إطلاق سراحهم بشكل كامل ودون شروط لأنهم كانوا وسيبقون فرسان ملحمة الحرية والاستقلال.